

من وزير المالية  
إلى

482

11 مارس 2015

الموضوع: حول الخصم من المورد بعنوان التفويت في عقار  
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 03 فيفري 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم فوتت بتاريخ 02  
جانفي 2015 في عقار لفائدة الشركة مقابل 2.299.669 دينار دون اعتبار  
الأداء على القيمة المضافة المحدد بـ 413.940 دينار. كما ذكرتم أنّكم طلبتم من البنك  
المذكور دفع المصاريف التالية:

- 800 دينار مصاريف إدارية وأتعاب المحاماة التي ستتكفلون بدفعها للمحامي  
والقيام بالخصم من المورد بعنوان الأتعاب،
- 2500 دينار كتسبقة بعنوان مصاريف التصرف في الأجزاء المشتركة للعقار  
باعتباركم تتكفلون بمهام نقابة المالكين بصفة مؤقتة،
- 3500 دينار تسبقة على مصاريف الرسم العقاري،
- 600 دينار تسبقة في إطار اشتراك الكهرباء،
- 69 دينار تسبقة في إطار اشتراك الماء.

وعلى هذا الأساس طلبتم معرفة النظام الجبائي في مادة الخصم من المورد لعملية بيع  
العقار موضوع مكتوبكم إلى الشركة  
وتؤكد أنّ المصاريف المذكورة أعلاه لا  
تؤخذ بعين الاعتبار لضبط ثمن البيع.


جوابا، يشرفني إعلامكم أنّ عملية التفويت في العقار موضوع مكتوبكم إلى الشركة  
تخضع للخصم من المورد بنسبة 2,5% من سعر التفويت المصرّح به بالعقد  
بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار للمصاريف المبذولة  
في إطار عملية التفويت المذكورة والتي تحمّلها المقتني أي في الحالة الخاصة الشركة

هذا ولا تخضع المبالغ التي تدفعها لكم الشركة  
المذكورة إلى أي خصم من المورد باعتبارها لا تكتسي صبغة مقابيض باستثناء المبالغ مقابل  
مصاريف التصرف في الأجزاء المشتركة للعقار التي تخضع للخصم من المورد بنسبة  
1.5%.

ونقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

  
الإمضاء : حبيب جراد للواتي